

مظاهر ودوافع ومعوقات المشاركة السياسية في الجزائر

نبيل دريس

أستاذ محاضر

بجامعة التكوين المتواصل - الجزائر.

الملخص:

تتبع مشاركة المواطنين في الحياة السياسية للبلد مكانة مميزة في جميع البلدان، لدرجة أنه لا توجد دولة لا تشكل فيها المشاركة السياسية جزءاً مهماً من سياستها المعلنة. والجزائر لا تشكل استثناء في هذا المجال، حيث أن الجزائر جعلت من مشاركة المواطنين في الحياة السياسية ركيزة أساسية للخيار الديمقراطي الذي تبنته كنظام سياسي، حيث أصبحت مشاركة المواطنين في الحياة السياسية تشكل في الجزائر غاية ووسيلة في نفس الوقت، من منطلق أن الديمقراطية، من حيث المبدأ، تعني المشاركة القوية للمواطنين في الحياة السياسية الداخلية لبلادهم والالتزام بالدفاع عن مصالحهم. ومع ذلك، فإن الواقع في الجزائر يظهر ضعفاً كبيراً في المشاركة السياسية. ومن هذا المنطلق، تحاول هذه الورقة البحثية معالجة هذه الإشكالية بالاعتماد على دراسة السلوك الانتخابي للمواطن الجزائري، وأيضاً من خلال تسليط الضوء على المجالات التي تتجلى فيها المشاركة السياسية، والعوامل التي تعزز هذا التوجه وكذا المعوقات التي تقف حبر عثرة أمامه.

الكلمات الدالة:

المشاركة السياسية - النظام السياسي الجزائري - الديمقراطية في الجزائر - السلوك الانتخابي للجزائري.

Résumé :

La participation des citoyens à la vie politique occupe une place privilégiée dans tous les pays, au point où il n'y a pas un Etat où la participation politique ne constitue une partie importante de son environnement politique. L'Algérie n'en fait nullement exception, car le pays a fait de la participation des citoyens à la vie politique un pilier fondamental de l'option démocratique qu'elle a adoptée dans son système politique. La participation politique devient en Algérie une fin

et un moyen à la fois, car la démocratie implique, en principe, une participation effective des citoyens à la vie politique interne de leur pays et un engagement à défendre ses intérêts. Cependant, la réalité en Algérie révèle une certaine faiblesse de la participation politique des citoyens. Ce papier tente d'aborder cette problématique en se basant sur l'étude du comportement électoral du citoyen Algérien en mettant en exergue les domaines où se manifeste la participation politique, les facteurs qui favorisent cette tendance, ainsi que les obstacles qui constituent un frein sur cette voie.

Mots clefs :

La participation politique – le système politique algérien – la démocratie en Algérie – le comportement électoral de l'Algérien.

Summary:

The participation of citizens in the political life of the country occupies a privileged place in all countries, to the point where there is not a State where political participation does not constitute an important part of its declared policy. Algeria is no exception to this phenomenon, as the country has made citizen participation in political life a fundamental pillar of the democratic option it has adopted as a political system. And so, political participation has become in Algeria an end and a means at the same time, because in principle, democracy implies a deep participation of citizens in the internal political life of their countries and a commitment to defend its interests. However, the reality in Algeria shows a notorious weakness in the political participation of citizens. From this point of view, this paper attempts to address this issue based on the study of the electoral behavior of the Algerian, and also by highlighting the areas where political participation is manifested, the factors that promote this participation as well as the obstacles that stand in the way.

Key Words:

the political participation – the algerian political system – democracy in Algeria – the electoral behavior of the Algerian.

مقدمة:

إن المشاركة السياسية من الموضوعات الهامة على الصعيد الأكاديمي والمجتمعي، ومما لاشك فيه أن جوهر النظام الديمقراطي يكمن بالمشاركة في العمليات السياسية التي تتصل بعملية صنع القرار المصيري، ويتوقف تطور الديمقراطية ونموها على إتاحة فرص المشاركة السياسية أمام الشعب وطبقاته وجعلها حقاً يتمتع به كل إنسان في المجتمع، كما أن المشاركة السياسية الجادة والهادفة هي التي تخلق معارضة قوية وبالتالي تساعد على تدعيم الممارسة الديمقراطية وترسيخها وتحويلها إلى ممارسة يومية عند أفراد الشعب، وهي من الوسائل الهامة لمقاومة الظلم والاستبداد.

وتعد الانتخابات إحدى أهم وسائل المشاركة في الحياة السياسية والتي ترتبط دائماً بالتحول والتغيرات البنوية التي تطرأ على المجتمع بالخصوص على طبيعة الإطار السياسي والنظام الذي تسير عليه البلاد.

المحور الأول: الإطار النظري للمشاركة السياسية .

تحظى دراسة المشاركة السياسية بأهمية خاصة في العلوم السياسية وتحديدًا في النظم السياسية، وتعد المشاركة السياسية دليلاً على ديمقراطية النظام السياسي، بالإضافة إلى قيم الحرية والمساواة وتداول السلطة، وهي في الوقت نفسه آلية مهمة للممارسة السياسية. تقوم المشاركة السياسية لدى المواطنين بوظيفة التعبير عن الحرية الشخصية، عن طريق المشاركة السياسية يفرغ المواطنون شحناتهم النفسية والعاطفية والسلوكية تجاه الأمور السياسية بممارسة فعلية تشعرهم بالطمأنينة وبالقدرة على التأثير على مجريات الحياة السياسية، كما أنه عن طريقها يتوصل الأفراد إلى تحقيق مطالبهم السياسية والاجتماعية⁽¹⁾، ورغم أن الأحزاب السياسية ليست القناة الوحيدة من قنوات المشاركة فإنها أهم تلك القنوات، ولهذا يمكن إدراك فاعلية المشاركة السياسية للأفراد بمدى ديمقراطية النظام السياسي وسماحه بالتعددية. إن نقص الحرية أو غيابها في النظام السياسي، له تأثيرات سلبية كبيرة على تفعيل عملية المشاركة السياسية حتى في حالة تعدد الأحزاب، وكذلك تعتبر المساواة قيمة أساسية من قيم النظام الديمقراطي فضلاً عن أهميتها للمشاركة، ولا يتصور وجود مشاركة مؤثرة دون أن تتاح تلك المشاركة للجميع على السواء وفق معايير محايدة

ومنضبطة. أن غياب تداول السلطة ارتبط دائما بانخفاض مستوى المشاركة وبالتالي فتداول السلطة مؤثر على وجود مشاركة وعلى تعدد البدائل وتنوعها داخل المجتمع، و من هنا فإن ثمة ارتباطا وثيقا بين القيم الأساسية الأربع المشاركة والحرية والمساواة وتداول السلطة التي يقوم عليها النظام الديمقراطي.

أولاً: مفهوم المشاركة السياسية

تعريفات عدة لمفهوم المشاركة السياسية، كما هي الحال بالنسبة للمفاهيم الأخرى المستخدمة في العلوم الاجتماعية بشكل عام، وعلم السياسة على نحو أخص، كما تتعدد أنماط المشاركة وخصائصها، بما يجعل منها مفهوما مركبا على المستوى النظري والتطبيقي لكن تختلف النظم في مفهومها للمشاركة⁽²⁾.

إن صنع القرار السياسي تسيطر عليه قلة من الأفراد، ومن هنا يجب الإشارة إلى أن أهم ما يميز البناء السياسي الحديث هو أنه قائم على الديمقراطية المرتبطة بالتعددية التي هي أكثر تعبيرا عن المشاركة السياسية وتكامل أفراد المجتمع مع النسق القائم⁽³⁾.

يأخذ مدلول المشاركة معنى إيجابيا قيميا بالنسبة للنظم السياسية المعاصرة وغالبا ما يشير اصطلاح المشاركة إلى المساندة الشعبية للقيادات الحكومية المؤثرة في مجال قياداتها وإداراتها للعمل السياسي، وتعني المشاركة إعطاء المواطنين الفرص المتكافئة لصياغة شكل الحكم والإسهام في تقرير مصير دولتهم على النحو الذي يريدونه، بحيث يكون بإمكانهم صياغة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهناك ثلاثة خصائص للمشاركة السياسية هي **الفعل**: ويقصد به الحركة الفعالة، والأنشطة الإيجابية للمواطنين لتحقيق الأهداف. **التطوع**: ويقصد به أن يقوم المواطنون بعملية المشاركة طوعا واختيارا منهم، تقديرا منهم للمسؤولية التي يجب أن يتحملوها إزاء قضايا المجتمع، ويتنافى مع هذا التحديد كل لون من ألوان الحشد، أو التعبئة الذي يسوق الجماهير إلى المشاركة تحت ضغط أو إكراه⁽⁴⁾⁵⁴. **الاختيار**: حرص الفرد على أن يكون له دور ايجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت أو الترشيح للهيئات المنتخبة، أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين، أو بالانضمام إلى المنظمات الوسيطة⁽⁷⁾.

من ثم فإن لفظ المشاركة Participation يعني الدور الايجابي للقاعدة الشعبية العريضة في وضع خطط التنمية، ومتابعة تنفيذها والدور الايجابي أيضا لهذه القاعدة في تعريف شؤون الدول بشكل عام⁽⁸⁾، و يمكن تعريف المشاركة السياسية أنها إسهام أو انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه سواءً أكان هذا الانشغال عن طريق التأكيد أم الرفض أم المقاومة أم التظاهر وما إلى ذلك⁽⁹⁾.

ثانيا: خصائص المشاركة السياسية .

المشاركة السياسية، وسيلة من وسائل تحقيق الأمن المجتمعي والاستقرار السياسي، ومن ثم دعم الجهود التنموية لأن الجماعات المختلفة إن لم تتمكن من التعبير عن نفسها بالمشاركة الايجابية بدرجة أو بأخرى في صنع القرار فقد تلجأ إلى المشاركة السلبية من خلال الأعمال الجماعية كالمسيرات والمظاهرات والإضرابات وما شاكلها⁽¹⁰⁾ وخصائصها :

1- ان المشاركة السياسية ليست ولا يمكن ان تكون هدفا في حد ذاتها بل هي مجرد أداة لتحقيق أسمى هدف وهو الحرية السياسية.

2- ان المشاركة السياسية ليست هي الديمقراطية، بل هي مجرد مبدأ تقوم عليه الديمقراطية.

3- ان المشاركة السياسية هي إحدى أهم أركان وأزمات التنمية السياسية.

4- أن المشاركة السياسية تحتاج ضمانات وإجراءات تكفل ممارستها ممارسة حقة.

5- أن المشاركة السياسية يجب أن تكون خالية من كل أنواع الضغوط ترغيبا أو تهريبا و قد تمارسها السلطة على المواطنين للتأثير في درجة وكيفية مشاركتهم.

6- أن المشاركة السياسية تنبع من الاقتناع ومن ثم فهي ترتبط ارتباطا عضويا بالوعي السياسي والتنشئة السياسية ومستوى التعليم.

7- أن المشاركة السياسية تتم من خلال مؤسسات سياسية رسمية وغير رسمية .

8- أن المشاركة السياسية لا تتم في غياب الحرية الإعلامية وتدفق المعلومات في شكل تيارين أحدهما نازل من القيادة إلى القاعدة، والآخر صاعد من القاعدة إلى القيادة.

ثالثاً: محددات المشاركة السياسية.

تؤثر التغيرات في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية على طبيعة ومستويات وأنماط المشاركة السياسية في المجتمع، فتفرز التنمية عوامل متعددة منها ما يعزز مستويات المشاركة السياسية ويؤثر على أنماطها، ومنها ما يعرقل هذه المشاركة السياسية أي مدى تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على المشاركة السياسية، أن أهم متغيرات الوضع الاقتصادي هي⁽¹¹⁾:

1- **الثروة:** تلعب الثروة سواءً أكان مصدرها أرضاً أم تجارة أم صناعة دوراً كبيراً كوسيلة من وسائل الحراك الاجتماعي، فقد عرفت المجتمعات البشرية منذ القدم أن أصحاب الثروة هم أنفسهم حائزو السلطة السياسية والأكثر تأثيراً فيها، وقد استمرت هذه الظاهرة في المجتمعات الحديثة، حيث يؤثر أصحاب الثروات على مراكز صنع القرار السياسي.

2- **التصنيع:** العمالة الصناعية، استهلاك الطاقة، جملة القيمة المضافة من الناتج الوطني.

إن المحددات الاقتصادية المؤثرة على المشاركة في الانتخابات ترتبط بالظروف الاقتصادية للناخبين والمرشحين على حد سواء، والوضع الاقتصادي للبيئة التي ستنم فيها الانتخابات ويمكن الإشارة إلى حقيقة مهمة أنه كلما كانت هناك ضغوط اقتصادية، كلما كان تفكير المواطنين في التقلب على هذه الضغوط أكبر بكثير من تفكيرهم في اللجوء إلى صناديق الانتخاب، على هذا الأساس المشاركة السلبية في الجزائر، لعدة اعتبارات أهمها انخفاض مستوى المعيشة الذي تعبر عنه قلة مستويات دخل الفرد وزيادة معدلات البطالة نتيجة لظروف اقتصادية عديدة جعلت نسبة كبيرة من المواطنين ينصرفون عن المشاركة السياسية في الانتخابات بل تركت لبعضهم فرصة الدخول في تيارات سياسية مسلحة وذلك نتيجة الشعور بالاغتراب والانزلال.

كما أن الظروف الاقتصادية للمرشحين تؤثر كذلك على العملية الانتخابية، فكلما كان قادراً مادياً كلما انفق كثيراً على دعايته الانتخابية، ومن ثم كانت فرصته أقوى نسبياً من المرشح الغير قادر على الإنفاق على الدعاية، لكن هذا الأمر لا يمنع أن يكون هناك مرشح غير قادر

ماديا ويفوز في الانتخابات، وذلك لوجود آخرين ينفقون على دعايتهم الانتخابية كحزب سياسي أو بعض الأصدقاء، وبالمقابل هناك مرشحون قادرون ماديا لم يفوزوا في الكثير من الاستحقاقات، تضع مجمل الدراسات تصورا ولو ضمنيا يوضح وجود متغير وسيط بين الأبعاد الاقتصادية والمشاركة السياسية وهو البنية الاجتماعية بمتغيراتها.

أما متغيرات الحالة الاجتماعية للمجتمعات حدد الدراسات ثلاثة متغيرات اجتماعية ذات علاقة وثيقة بالمشاركة السياسية هي التحضر، التعليم والاتصال الجماهيري، ونرى وجود عاملين آخرين يرتبطان بالمشاركة السياسية، البنية الطبقية للمجتمع مقدرة بنمو الطبقة المتوسطة، والتنظيم الاجتماعي للمجتمع، مقدرا بمدى اتساعه وشموله⁽¹²⁾.

المحور الثاني: دوافع ومظاهر المشاركة السياسية

أولاً: دوافع المشاركة السياسية : إن دوافع الإنسان وتفكيره وسلوكه هي نتاج للعلاقة بين طبيعته وبيئته التي ولد فيها⁽¹³⁾، إلا أن المتخصصين مازالوا يفسرون سلوك الإنسان على أنه حصيلة للتفاعل ما بين إمكانات الشخص من ناحية والبيئة التي نشأ فيها من ناحية أخرى، فالفرد والبيئة هما مصدرا السلوك، لذا فعند تفسير أي سلوك فردي لابد ان نضع في الاعتبار من ناحية نسبة ذكائه وطبيعة اهتمامه والموضوعات التي تشغله وأسلوب اختياره لعباراته، وهنا نجد مجموعة من المتغيرات في تفسير السلوك السياسي.

يعد السلوك الانتخابي شكلا من أشكال السلوك السياسي ونمطا من أنماط المشاركة السياسية، فالسلوك الانتخابي يحكمه بعض الاعتبارات السياسية مثل درجة معرفة الفرد بالحملة الانتخابية والأفراد المرشحين وبرامجهم السياسية، كما تحكمه أيضا بعض الاعتبارات النفسية التي تتمثل في المتغيرات الداخلية التي قد تتحكم في الفرد أثناء إدلائه برأيه في العملية الانتخابية، ففتحكم في اختياره، ومن بين هذه المتغيرات بعض العوامل الشخصية كسماته الشخصية، أو اتجاهاته، أو ميوله واستعداداته، أو دوافعه المختلفة، أو حالاته الانفعالية كالغضب والخوف وكلها متغيرات نفسية قد تؤثر في اختيارات الفرد.

فالمشاركة السياسية من خلال العملية الانتخابية أصبحت إسهاما جزئيا ومحدودا، ويرجع ذلك إلى إحساس الأفراد بأن العملية الانتخابية لا توتي ثمارها المرجوة مما افقد الأفراد الدافعية للإسهام في المشاركة السياسية. وفي إطار تحليل نوعيات الأفراد المشاركين في العملية الانتخابية باعتبارهم فئة واحدة تقسم إلى ثلاث فئات⁽¹⁴⁾.

الفئة الأولى: تتضمن المهتمين بالعملية الانتخابية، الذين يملكون الرأي ويتابعون سير الأحداث ومجريات الأمور على مستوى المشاهدة فقط أو المتابعة عن بعد، **والفئة الثانية** تتضمن المشاركين عن طريق الإسهام الفعلي في العملية الانتخابية دون الانضمام إلى حزب سياسي **والفئة الثالثة** تتضمن المشاركين في العملية الانتخابية عن طريق انضمامهم الى حزب معين يؤيدون برنامجه السياسي وتأتي مشاركتهم من خلال دافعية قوية تبدو من خلال الرغبة في إنجاح حزبهم المفضل وحصوله على أعلى الأصوات. وبالتالي فإن أي فعل سياسي لا بد له من دافع معين يحفز على القيام به.

1: الدوافع العامة.

تكمن في اهتمام المواطنين بالدرجة الأولى بتحقيق الأهداف العامة ذات الصالح العام للجميع، واتخاذ القرارات ذات النفع على جميع المواطنين، ولا شك أن أحد الجوانب الهامة والمرغوبة في عملية المشاركة هو أن المواطنين بصفة عامة يجب أن يشعروا أن لهم دورا ملموسا في الاقتراحات مع شعورهم بأن ما تم بصفة نهائية هو من نتاج دور بارز ومؤثر قاموا به بعد أن أتاحت لهم الفرصة للتعبير عن آرائهم ومطالبهم، كما قد تكون الدوافع هي إحساس المواطنين بمدى الحاجة إلى وضع سياسة جديدة تكون فيها الأولوية لاتجاهات متعددة تدخل فيها التنمية الاقتصادية كأحد اتجاهاتها ومحدداتها، وقد يكون الدافع على المشاركة التنمية المحلية من خلال مواجهة وحل مشكلاتهم، وبهذا يضيفي على المشاركة بعدا تربويا، إذ أن اشتراك المواطنين في تنمية وتحديث مجتمعهم كفيل بتغييرهم لأنفسهم بما يضيفي عليهم نتيجة المشاركة من قدرات ومهارات جديدة، كما أن البعد التربوي يضيفي على المواطن الإحساس بالمسؤولية صوب مجتمعه. إن الناخب يصوت مدفوعا بالرغبة أكثر من الدفاع عن مصالحه⁽¹⁵⁾.

* الشعور بأن المشاركة واجب والتزام من كل فرد تجاه المجتمع الذي يعيش فيه، مما يستوجب مشاركة الجماهير وبفاعلية في الحياة العامة للمجتمع فيعبرون عن آراءهم وأفكارهم ورغباتهم فيما يجب اتخاذه من قرارات وقوانين وسياسات والبرامج التي تتخذ استجابة لاحتياجات المواطنين⁽¹⁶⁾.

* إن دافع المشاركة السياسية انطلقا من رغبته الذاتية من أجل التحرر من مشاعره العدوانية المكبوتة فالفرد في المجتمع يخضع لمجموعة من القيود أولا تبدأ من العائلة التي تحاول وضعه في القلب الاجتماعي الاقتصادي الثقافي للعائلة، وهذه القيود ترتبط بمجموعة من المحرمات التي تهدف إلى ضبط السلوك الإنساني، وهذه القيود تثير نوعا من الصراع داخل نفسية الفرد، و يمكن تحديد دوافع المترشحين للانتخابات بثلاثة دوافع⁽¹⁷⁾. 1- يأمل الفرد في السلطة بهدف تحقيق الصالح العام، فهو يأمل بتقاسم مصالح جميع المواطنين من أجل نشر العدل وخدمة الدولة. ويأمل الفرد في السلطة بشكل شعوري وبهدف تحقيق مصالحه الخاصة، وهذا يعني أن الفرد عندما يكون في السلطة يقوم بتحقيق إشباعاته المادية و المعنوية، لأجل ترشيح نفسه ومن ثم الفوز في الانتخابات. 3- يؤكد بعض المحللين السياسيين على أن الأفراد يأملون في السلطة السياسية مدفوعين بعوامل لا شعورية.

2: الدوافع الخاصة. يمكن تناول الدوافع الخاصة في محاولة التأثير على صنع السياسة العامة في المجتمع لتكون ملائمة للاحتياجات الفعلية والرغبات الخاصة بأفراد المجتمع و التي تعود بالنفع عليهم. وتحقيق المكانة المتميزة بين افراد المجتمع و اكتساب الشهرة والحصول على التقدير والاحترام.

ثانيا: مظاهر المشاركة السياسية

إن مشاركة الفرد في الحياة العامة ككل هي مساهمته في إعطاء فرصة لتحقيق تنمية شاملة و متكاملة، وذلك لأنه لا يمكن أن يتحقق تطور سليم لأي مجتمع ما لم يصاحبه توسيع حقيقي للاختيارات الإنسانية، ويفرض المشاركة أمام الجميع في صنع التنمية والتمتع بعوائدها⁽¹⁸⁾، و من هذا المنطلق تعد المشاركة السياسية أحد صور المشاركة في التنمية، و مظاهر المشاركة السياسية متعددة، فتكون عن طريق المتابعة السياسية في و سائل الاعلام أو حضور

الملتقيات والجلسات السياسية، أو المشاركة والانضمام للتنظيمات الطلابية والجمعيات الوطنية والمحلية.

أ: متابعة السياسية عن طريق وسائل الإعلام.

يعتبر الاهتمام بالحياة السياسية مظهر من مظاهر المشاركة، لأن ذلك يساهم في دعم ثقافة الأفراد السياسية، ويعمل على تطوير التعبير المعرفي والسلوكي لهم في هذا المجال من ناحية، ومتابعة الأحداث السياسية في وسائل الإعلام تعمل على الرفع من مستوى الوعي السياسي من ناحية أخرى. إن درجة المتابعة تؤخذ كمؤشر سياسي عن النضج السياسي نظرا لما يصاحب ذلك من توسيع المعارف، وتوجيه مستويات الاهتمام فهناك من يتابع القضايا السياسية في الصحف بصفة يومية ومستمرة وذلك للوقوف على المستجدات و التعرف على الآراء حولها.

إن متابعة القضايا السياسية في الصحف اليومية يعد تقليدا يحرص عليه الفرد، لأن السياسي لابد أن يكون على إطلاع مستمر وعلى معرفة دائمة بالمتغيرات سواء أكانت محلية أم عالمية، وهنا بعض الأفراد من يتابع الأحداث السياسية في الصحف ولكن بصورة غير مستمرة، أي المتابعة كلما سمحت الظروف ويرجع ذلك إلى ضيق الوقت وبعض الالتزامات الأخرى لأنه لا يتسنى قراءة الصحف إلا في الطريق إلى العمل وتكون قراءة الصحف بصفة مستمرة فقط لما تكون هناك متغيرات سياسية بارزة تستدعي أن يكون الفرد على متابعة ضرورية لها، و من ناحية أخرى نجد أن البعض لا يقرأ الأخبار السياسية في الصحف إلا نادرا، و يرجع ذلك إلى أن الأخبار التي تنشر في الصحف لا تأتي بجديد وأنها في أغلبها ليست صادقة ثم أن هناك طرقاً أقوى وأسهل وأكثر سرعة كالتلفزيون و الإذاعة والانترنت وغيرها⁽¹⁹⁾.

المتابعة للبرامج السياسية التي تبث في التلفزيون وتلك التي تعرض في الصحف، نجد الأمر يختلف وتفسير ذلك أن الصحف في متناول الأفراد يقرؤونها متى كان عندهم فراغ، عكس برامج التلفزيون التي تتحدد بمواعيد لا بد من الالتزام بها لهذا يصعب متابعتها باستمرار، فالبرامج السياسية برغم أهميتها إلا أنها لا تقدم إلا وجهة نظر السلطة كما أن متابعة البرامج السياسية في التلفزيون نابع من الشعور بالرغبة كون أن جميع الأفراد على نفس الخط و حتى لا يظهروا

مختلفين عن بعضهم البعض، وعلى العموم متابعة البرامج السياسية بصورة مستمرة الغرض منه تطوير المهارات السياسية والوقوف على الحقائق ومعرفة الآراء والأفكار.

الكثير من الأفراد يتابعون البرامج السياسية فقط أثناء المناسبات السياسية وحسب أهمية الموضوع الذي يبيث على وسائل الإعلام، و من بينها التلفزيون لها أهمية كبرى في الفرد الذي يمارس السياسة لكن الظروف المحيطة به لا تسمح دائما بالمتابعة المستمرة، وهناك فئة من الأفراد لا يتابعون البرامج السياسية لأنها مملة ويطفئون التلفزيون إذا كانت هناك برامج سياسية بحجة أن السياسة ليس الاستعراض في وسائل الإعلام ولكن الفهم الحقيقي لمشاكل الناس والعمل على حلها، و عليه فإن الدراسات الميدانية أثبتت عدم ثقة الفرد في وسائل الإعلام الجزائرية، وذلك راجع إلى مرحلة التسيير الاشتراكي و الأحادية الفكرية.

إن متابعة القضايا السياسية في الصحف تختلف من فئة إلى أخرى فهناك من الأفراد من يطالع يوميا وبصورة مستمرة القضايا السياسية في الصحف الوطنية والدولية ويعتبرون ذلك أمرا ضروريا لكل فرد عادي، خصوصا السياسي الذي لا بد أن يكون على إطلاع بكل الشؤون السياسية، إذ لا يهم مدى صدق أو عدم صدق ما يقال في الصحف، المهم أن ما يقال يوجه إلى الرأي العام، لهذا فإن الواجب المهني لنواب الأمة يفرض عليهم الاطلاع على ما يقال و توضيح الحقائق لمنتخبهم وهذا التفكير يعكس نوعا من الوعي بالمسؤولية وعمقا في التفكير السياسي.

أما المتابعة للقضايا السياسية في التلفزيون تختلف من فئة لأخرى فهناك من يتابعها باستمرار، فلامح الفكر التعددي يظهر في التلفزيون الجزائري باعتبار ذلك يثري الفكر السياسي للمواطن، ويساعد على توضيح الحقائق من خلال معرفة مختلف الآراء والأفكار.

ب: المشاركة في الملتقيات السياسية. الملتقيات السياسية من مظاهر المشاركة السياسية كما أنها أسلوب للتبادل الفكري بين الاتجاهات المختلفة، والأحزاب السياسية والتنظيمات من أبرز الهيئات التي تنظم مثل هذه الملتقيات.

الكثير من المهتمين والنشطين سياسيا يرون أن الندوات السياسية في الجزائر قليلة إلا أن أغلبهم يحضرونها⁽²⁰⁾، وهذا لما تساهم فيه من تطوير المهارات والمكتسبات السياسية باعتبارها

مجالا لعرض الأفكار ومناقشتها في إطار منهجي و منظم باعتبار هذه الندوات متنفسا للأفكار من غير التزام حزبي كما أنها فرصة أمام الجميع لاكتساب المهارات، فحضور الندوات لأجل التعلم وتبادل النقاش.

و ما يمكن قوله هو أن الحضور والمشاركة في الندوات يحدد أهدافا وأبعادا لهذا الحضور، فالهدف هو السعي إلى تعميق السلوك السياسي والعمل على الارتقاء إلى المستوى المطلوب وهذا يوضح الرغبة المستمرة لتطوير الفرد في المجال السياسي.

ج: المشاركة في التنظيمات الطلابية و الجمعيات.

1- المشاركة في التنظيمات الطلابية: إن المشاركة في التنظيمات الطلابية فعالة من طرف أغلبية الطلبة في الجامعة و تعتبر المرحلة الجامعية من أنشط المراحل، علما أنه حتى سنة 1988 لم يكن هناك إلا تنظيم طلابي واحد تابع لحزب جبهة التحرير الوطني هو الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين، إلا أنه في فترة ما بعد التعددية تأسس العديد من التنظيمات الطلابية و بالتالي ظهرت بدائل أمام الطلبة

2- المشاركة في النقابات العمالية: إن الاشتراك في نقابة العمل يعد عنصرا من عناصر المشاركة السياسية وذلك لارتباط هذا التنظيم بالعديد من المشاكل سواء الاجتماعية أو الاقتصادية وتعتبر النقابة في الجزائر إحدى القوى الفعالة في المجتمع، وعليه فالعمل النقابي

يعد صورة أخرى للعمل السياسي، ومنذ الاستقلال تسيطر فئة الرجال على هذا التنظيم لارتباطه بالعديد من الصراعات والعنف أحيانا⁽²¹⁾.

2-1/ المشاركة في التنظيمات و النشاط السياسي: تختلف المشاركة في هذه التنظيمات بين مختلف الأفراد فالبعض ينتمي إلى جمعيات مختلفة مثل حقوق الإنسان، الهلال الأحمر، والعمل في إطار هذه التنظيمات يعد تجسيدا للنشاط السياسي الذي يقومون به، كما يعبر عن الارتباط بالمصلحة العامة، رفض الانتماء، والانتماء إلى مثل هذه التنظيمات يعبر عن الإيمان بالوطن والروح الوطنية وبالتالي فهي خطوة أولى في التكوين السياسي مما يؤهل إلى ممارسة النشاط السياسي من خلال ما تم اكتسابه في مراحل سابقة. كما أن الانتماء الحزبي هو أحد مظاهر

المشاركة السياسية إلا أن ذلك يرتبط بمجموعة من المتغيرات التي تؤثر على الفرد في أدائه لنشاطه فأهم المؤشرات هي قناعة الفرد بأفكار الحزب.

المحور الثالث: معوقات المشاركة السياسية

يستخدم مفهوم "عائق" بمعنى عقبة أو حائل ومفهوم "عوائق" بمفاهيم متعددة منها معوقات، مشكلات، عراقيل، مؤثرات، تحديات ويفيد التحليل اللغوي لمثل هذه المفاهيم على أنها وإن اختلفت في معانيها الخاصة لكل منها، فإنها تتفق في المعنى العام و التي تستخدم به كبدائل تقريبية وأن الاستخدام الراهن بمفهوم معوق أصبح يتعمق أكثر من "التثبيط" حيث شمل أيضا الحيوية دون تحقيق الهدف والمنع من ذلك والعرقلة وكل ما من شأنه أن يقف حائلا في إنجاز أو إحراز النجاح⁽²²⁾.

أولا: العوائق السياسية .

إن ضعف المؤسسات السياسية القائمة يؤدي إلى عرقلة المشاركة السياسية بالإضافة إلى عدم الاتصال المستمر بين رجال السياسة وبين المواطن قد يعرقل ويضعف من المشاركة، إن المشاركة السياسية لا تقتصر على عملية الإدلاء بالأصوات فقط، وإنما أن يكون للفرد دور يلعبه في صنع قرارات المجتمع وعلى دراية بالمحيط الاجتماعي من خلال معرفة قضايا ومشكلاته والمساهمة في البحث عن حلول.

على الرغم من أن المشاركة السياسية تظل عاملا هاما من عوامل تحقيق المصلحة العامة في المجتمع، إلا أن غالبية أفراد المجتمع تتخذ موقف اللامبالاة وبالتالي فهم غائبون عن الساحة ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها الوعي بأهمية النشاط السياسي يعتبر تهديدا لبعض جوانب حياته وأن النشاط السياسي قد يؤثر على المكانة الاجتماعية من خلال علاقته بجيرانه وأصدقائه وبالتالي تتعدد الضغوط فيرى أن اللامبالاة السياسية أكثر ملائمة لحياته. إن الحافز أو المثير للفعل عامل مهم لتشجيع النشاط السياسي، وأن غياب المثل الدافع قد يساعد على ظهور الشعور باللامبالاة السياسية، إذا يشعر الفرد بأن العمل السياسي لا يأخذ بجدية، وبالتالي يتخلى عن أي نشاط يتصل بالسياسة، ذلك لأن النشاط السياسي لا يتيح له إشباعا عاجلا، ويكون ذلك سببا كافيا ومقنعا لهم لكي ينعزلوا عن ساحة العمل السياسي⁽²³⁾.

وتتحدد اتجاهات المواطن نحو المشاركة السياسية بالسلب أو الإيجاب وفقا لمعايير مختلفة، أهمها الإشباع فضلا عن أن درجة الوضوح في الأهداف السياسية التي تتطلب مشاركة المواطن ومدى ارتباط هذه الأهداف بأهداف أو احتياجات أكبر عددا من الأفراد الذين يتكون منهم النسق السياسي، ويرى أحد المتخصصين أن أسباب العزوف عن المشاركة السياسية تتمثل فيما يتوقعه البعض من نتائج المشاركة السياسية ومنها⁽²⁴⁾، اعتقاد البعض بأن المشاركة السياسية قد تؤثر على علاقته بالأصدقاء والجيران. منهم من يرى ان المشاركة السياسية تؤثر على مركزه المهني.

ثانيا: العوائق الاجتماعية و النفسية.

ترتبط بعملية المشاركة ومداهها عوامل أخرى كالتعليم، فمشاركة المتعلمين تشكل نسبة أكبر من الأميين كذلك عامل السن والنوع والوظيفة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، ومدى سماح المجتمع على عملية التدرج الاجتماعي الطبقي وتشجيعه على ذلك.

و من جهة أخرى نجد ثقافة الفقر فثمة ثقافة معينة لدى الفقراء، من مشاعر البؤس إلى قلة الوعي والإدراك وعدم قدرتهم على تجاوز الأحوال السيئة التي يعيشونها وعدم إمكانية تحقيق النجاح في ظل المعايير وقيم المجتمع الأكبر، وإذا نشأت هذه الثقافة فإنها تميل إلى الاستمرار والانتقال من خلال الأجيال، فالتعرف بدقة على بعض المتغيرات الاجتماعية كالتعليم والمهنة السن والدخل والجنس والمتغير الريفي والحضري...

ثالثا: العوائق القانونية.

فيما يتعلق بالمشاركة في الانتخابات، فقد كانت هناك عدة عوامل رئيسية حدثت من مشاركة الناخبين في العملية الانتخابية، فهناك ثلاثة عوامل أساسية أدت إلى إحجام الناخبين عن المشاركة. أولا- فيما يتعلق بالجدول الانتخابية فقد لوحظ أن تلك الجداول في كل مرة يشوبها التحريف فيتحول اسم أشرف إلى شرف و لطفي إلى لطيف، وأحمد إلى حمد... ومما لا شك فيه، أن المشرف على صندوق الاقتراع يجد نفسه في مأزق، و يضطر إلى منع الناخب من الإدلاء بصوته رغم تأكده أحيانا من سلامة نيته، أو يطلب منه أن يعود قبل مدة من غلق الصناديق، للتأكد من عدم حضور صاحب الاسم بالشكل المحرف، مما يجعل الغالبية تفضل العزوف عن

الانتخاب بعد أن أرهقها البحث. **ثانياً** - السبب الثاني لضعف مشاركة الناخبين، يرجع إلى التزاحم الهائل حول المقرات الانتخابية و إلى العدد المحدود والمحدد من قبل الإدارة للعملية الانتخابية.

ثالثاً - السبب الثالث في الإحجام عن المشاركة فيتمثل في قيام عدد كبير من الخارجين عن القانون سواء من الرجال أو من النساء بأعمال الضغط بأي شكل من الأشكال أمام المقرات الانتخابية لمنع الناخبين بالإدلاء بأصواتهم، وذلك أمام أعين الإدارة، الأمر الذي أثار لدى البعض الكثير من الشكوك حول القائمين الفعليين بمنع مشاركة الناخبين في الإدلاء بأصواتهم مما جعل تعليمات القيادة السياسية بدعم المشاركة السياسية تسير في اتجاه و المطبقين لها في اتجاه آخر.

كذلك عندما يتعلق الأمر بترشيح الوزراء والذي لا يعد مخالفة دستورية أو قانونية، فالدستور بشكل واضح نص على الترشيح لعضوية المجالس المحلية أو البرلمانية هو حق لكل مواطن، إلا أنه ما يخشى منه هو أن يستغل الوزراء مناصبهم الوزارية في الدعاية الانتخابية وإغراء الناخبين بالمزايا المادية وذلك لدعمهم أمام صناديق الاقتراع مما يجعل المنافسة بين المترشحين غير متكافئة.

نتاقش العوائق القانونية ثقة الناخبين في الانتخابات والنظام الانتخابي، والتحالفات الانتخابية، والصفة الحزبية للمرشحين عقب فوزهم وحال الجداول والمقرات الانتخابية، إن مناخ الثقة في الانتخابات يجعل الناخبين يُقبلون على المشاركة في العملية الانتخابية بغض النظر أنهم يصلوا إلى صناديق الاقتراع والإدلاء بأصواتهم أم لا، فالإشراف القضائي الكامل على عملية الاقتراع، ووجود مناخ أفضل من حرية التعبير في وسائل الإعلام، ووجود بعض مظاهر الحياد لدى الإدارة المحلية، كل هذه الأمور تؤدي دون شك إلى سيادة مناخ من الثقة لدى الناخبين والتشجيع على زيادة الرغبة في المشاركة في العملية السياسية.

كذلك النظام الحزبي يلعب دورا كبيرا ومحوريا في درجة مشاركة المواطنين في الانتخابات، فكلما كان النظام القائم أحاديا، كلما كانت المشاركة في الترشيح تتم من خلال هياكل الحزب وحده، وكلما كان تعدديا، كلما أدى ذلك إلى دعم المشاركة.

وفي الجزائر نذكر أهم العوامل التي ساهمت بشكل كبير في الموقف السلبي نحو المشاركة الجدية في العمل السياسي والوطني في المجتمع الجزائري. اختلال الموازين بين مفهوم

الحق و الواجب، لقد أسرفنا في المطالبة بالحق و تراخينا في أداء الواجب مما أدى الى اتساع الهوة بينهما، وهذا يرتبط بدوره باختلال التوازن بين مفهوم الأخذ و العطاء. الملاحظ اهتزاز قيمة العمل فقد أصبح هذا الأخير مجرد وسيلة للحصول على الأجر، دون التفكير في عائدته الاجتماعي والاقتصادي على المجتمع. كذلك اهتزاز هيبة القان، فتجميع القوانين واستيعابها أصبح أمرا عسيرا حتى على بعض المنشغلين بالقانون أنفسهم، بالإضافة إلى التراخي في تطبيق القانون في الكثير من الأحيان. كما ان الثقة بين الفرد والسلطة ضعفت و يرجع ذلك لعدة عوامل كالوعود الكثيرة التي تجد السلطة الحاكمة نفسها لا تستطيع الوفاء بها وعدم الصراحة بين المواطن والحقائق التي تعرفها السلطة. بالإضافة للمبالاة والشك في مجال الحراك الاجتماعي والاغتراب والافتكال على الدولة.

الخاتمة

أن المشاركة تقوم بتقوية الروابط بين مختلف وحدات المجتمع وجماعاته بغية تحقيق نوع من التكامل مع استفادة هؤلاء المواطنين. و الرغبة في لعب دور محوري و مؤثر في أنشطة المجتمع المختلفة بالشكل الذي يؤثر على حاضرهم ومستقبلهم ويشعرهم بأهمية دورهم و انعكاساته على دعم مسيرة التنمية. كما ان مشاركة المواطنين تساعد على إيضاح إمكانات البرامج الحكومية فتمكن المواطن من تبني أفكار و مفاهيم وأساليب جديدة تستمد تطوير المجتمعات المحلية، فضلا عن أن المشاركة تتيح فرصة معرفة أحوال مجالسهم المحلية وإمكاناتها المالية والمادية والبشرية الأمر الذي يدفعهم إلى المساهمة بجهود ذاتية. توفر المشاركة السياسية الضمانات القانونية و الدستورية التي تضمن للمواطنين الأمن والأمان والمناخ الديمقراطي السليم وسيادة القانون وحرية التفكير والتعبير بما يتفق والمصالح العليا في المجتمع.

تعاليم الدين من خلال القرآن الكريم و السنة النبوية المباركة التي تحث على التعاون والتكامل والمشاركة، فقد قال تعالى "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان" كما قال تعالى "قاعف عنهم و استغفر لهم وشاورهم في الأمر". رغبة الفرد في المشاركة السياسية التي تظهر من خلال بحثه عن الحماية، و ظروف الحياة و أزماتها، مع العلم بأن استراتيجيات الأحزاب السياسية تقوم بتضخيم هذه الأزمات بهدف الخوف لدى الأفراد ودفعهم لقبول مقترحاتها وإشعارهم بالحماية المحتملة إذا ما تبنا أفكارها وأدلو بأصواتهم لصالح هذه الأحزاب.

الهوامش والمراجع:

- ¹ - إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، الديمقراطية بين عالمية الفكرة و خصوصية التطبيق، مقارنة للتجربة المغربية، المستقبل العربي، العدد 249، تشرين الثاني، نوفمبر 1999، ص ص 235 - 241 .
- ² - ثروت اسحاق، مشاركة المرأة والديمقراطية، الشرق الأوسط، العدد التاسع
- ³ - المرأة والديمقراطية، مرجع سابق، ص 85.
- ⁶ - سعود محمد ناصر، المشاركة السياسية للحزاب السياسية، القاهرة، ص 144.
- ⁷ - مشاركة المرأة والديمقراطية، مرجع سابق، ص 85.
- ⁸ - داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية، القاهرة، 2002، ص 15.
- ⁹ - المرجع السابق، ص 16
- ¹⁰ - حامد ربيع، نظرية القيم السياسية، محاضرات القيت في كلية الاقتصاد و العلوم السياسية على طلبة الماجستير، السنة الجامعية 1977/76، ص ص 340 - 341.
- ¹¹ - فؤاد محمد، الفكر السياسي، الهيئة العربية للكتاب، مصر، ص 120.
- ¹² - (1) فؤاد محمد، الفكر السياسي، مرجع سابق، ص 123.
- ¹³ - ناهد رمزي، عوامل التنشئة الاجتماعية، الاردن، ص 89.
- ¹⁴ - ناهد رمزي، عوامل التنشئة الاجتماعية، ص 96.
- ¹⁵ - ابراهيم البريس، علم الاجتماع السياسي، المستقبل العربي، العدد 91، ص 74.
- ¹⁶ - (1) ابراهيم البريس، علم الاجتماع السياسي، المرجع السابق، ص 76.
- ¹⁷ - (1) حمدي عبدالرحمان، النظم الحزبية و المشاركة السياسية، الاردن، ص 111.
- ¹⁸ - (1) حنان السمالوطي، المنتدى الفكري الثاني حول المرأة والمشاركة السياسية، المجلس القومي للمرأة، القاهرة، 2000، ص
- ¹⁹ - (1) نعيمة نصيب، المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، دراسة ميدانية في ولاية عنابة، رسالة دكتوراه في الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، 2002، ص 241.
- ²⁰ - نعيمة نصيب، المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، دراسة ميدانية في ولاية عنابة، مرجع سابق، ص 212
- ²¹ - نعيمة نصيب، المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، مرجع سابق، ص 251.
- ²² - فوزي الدسوقي، دور الأحزاب في التنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أسبوط، 1987، ص 73.
- ²³ - Gabrel Almond, Comparative politics, Little Brown and Company, Inc, N.Y, 1999, p.125.
- ²⁴ - سماعيل علي سعد، قضايا علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1981، ص ص 212 - 213.